

الباب الثالث - عقود الاتفاقيات

تمهيد :

لتنفيذ المشاريع يلزم أن يتم عقد اتفاقيات للأعمال المطلوب إنجازها أو المواد أو اللوازم المنوي شراؤها ، وحتى يكون الارتباط واضحاً وقانونياً ، تتم هذه الأمور عن طريق عقد اتفاقيات مكتوبة ، تتضمن تحديد جميع الأعمال ونوعياتها ، والعوض مقابل الإنجاز ، ومدة الانجاز ، وغير ذلك من الشروط .

تعاريف :

عقد الاتفاقية : (Contract Agreement)

يسعى الكلام يعرف عقد الاتفاقية أو العقد « بائي اتفاق بين طرفين ذوي اهلية للقيام بعملية مشروعة مقابل العوض » .

الآن القانون المدني الأزدي في المادة (٨٧) عرف كلمة العقد بالنص التالي :

(العقد هو ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر ، وتوافقهما على وجاهة إثره في المعهود عليه ويترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر) .

وتلتها المادة (٨٨) من القانون ذاته توضح بأنه يصبح أن يرد العقد على الأعيان سواء كانت عقارات أو منقوله ، أو على منافع الأعيان ، أو على عمل أو خدمة معينة أو على أي شيء آخر مسموح به قانونياً .

إذا ورد في التعريف القانوني للعقد ، بان حضيلة الارتباط هو « التزام » قانوني بين الطرفين المتعاقدین ، وهذا هو ما يميز الاتفاق العادي (Agreement) عن عقد الاتفاقية (Contract) . حيث ان الاتفاق هو التقاء ارادتين على تكوين قصد مشترك مثل ذلك أي اتفاق اجتماعي على الالقاء في مكان ما بموعد ما ، دون خلق اي التزام قانوني .

وكذلك فان الاتفاق على القيام بعمليات غير مشروعة لا تشكل عقود اتفاقيات ..

العناصر المكونة للعقد : (Elements of a Contract)

حتى يكون العقد قانونيا وملزما ، يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية :

١ - أهلية الفريقين المتعاقدین : (Legal Capacity)

يجب أن يكون كل فريق من فريقي التعاقد ذا أهلية قانونية لعقد مثل هذا العقد ، اي ان لا يكون قاصرا او معتوها او سفيها او محجورا عليه .

كما ان كل فريق يجب أن يكون متمتعا بصفات صلاحية عقد الاتفاقية . حسب أصول النهاية القانونية - كان يكون وكيلًا مفوضا لشركة ومتخولا بالتوقيع عنها حسب نظامها الداخلي ، وفي هذه الحالة يكون الموكيل الأصيل ملزما بما ينشأ عن العقد من التزامات ، وليس له أن يتمسك بجهل الوكيل لظروف كان يعلمها هو أو كان من المفترض أن يعلمهها ، الا أن شخص الوكيل يظل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الإرادة أو في أثر العلم ببعض الظروف الخاصة؛ أو وجوب العلم بها .

٢ - وجود « العوض » أو « السبب » في العقد : (Consideration)

أي أن يكون هناك اتفاق على عمل أو اداء شيء ذي قيمة كالنقد أو الخدمة أو المنفعة أو أي حق مالي آخر ، كما يصبح أن يكون عملا أو امتناعا عن عمل ، حيث أنه لا يصبح العقد اذالما تكون فيه منفعة مشروعة للتعاقدین ، ويعتبر وجود هذا العوض أو السبب هو الغرض المباشر المقصود من العقد .

٣ - مشروعية موضوع الاتفاقية : (Lawful Subject Matter)

يجب أن يكون موضوع الاتفاقية مشروعا ومتاحا وغير مخالف للنظام العام أو الآداب ، وان حصل ان تم الاتفاق على موضوع مخالف للنظام العام أو الآداب ، كان العقد باطلا . ويعتبر من النظام العام بوجه خاص الاحكام المتعلقة بالاحوال الشخصية

والاحراءات الالزمة للتصرف في مال الدولة ومال الوقف وقوانين التسعيـر الاجباري
وغيرها . مثال - لا يصح لقاول أن يتعاقـد على تنفيـذ مشروع مخالف لأنـظمة التـرخيص
والتنظيم أو يؤدي إلى تلوـث البيـئة بشكل يضر بالـمصلحة العامة .

٤ - التفاهـم المـتبادل « الإيجـاب والـقبول » :

يـجب أن تـتم عمـلية الـاتفاق بين طـرفـي التـعـاقد ، بـتفاهـم مـتبادل لـمواضـع الـاتفاقـية
ويـنـعـد بـمـجرـد اـرـتـباط الإـيجـاب بالـقبول ، وأـي لـفـظ صـدرـ أـولاً فـهـو إـيجـاب وـالـثـانـي
قـبول : (Offer & Acceptance) .

وقد بـحدـدت المـادـة (٩٣) من القـانـون المـدنـي بـوضـوح التـعبـير عن الـارـادـة كـانـ تكونـ
بـالـلـفـظ أو بـالـكـتـابـة أو بـالـاـشـارـة المـعـهـودـة عـرـفـاً أو بـالـمـبـادـلة الفـعلـية الدـالـة عـلـى التـراـضـي عـلـى
أـنـ يـتم ذـلـك بـدـونـ اـكـراهـ أو تـغـيرـ . وـيـعـرـفـ التـغـيرـ بـأنـ يـقـومـ أحـدـ العـاـقـدـيـنـ بـخـدـاعـ
الـآـخـرـ بـوسـائـلـ اـحـتـيـالـيـةـ فـعـلاـ أو قـوـلاـ مـاـ يـحـمـلـ العـاـقـدـ الآـخـرـ عـلـى الرـضاـ بـمـاـ لـمـ يـكـنـ
ليـرضـيـ بـهـ لـوـلاـ عـمـلـيـةـ الـاحـتـيـالـ هـذـهـ . وـاـذـاـ مـاـ غـرـرـ أحـدـ العـاـقـدـيـنـ بـالـآـخـرـ وـتـحـقـقـ بـانـ
الـعـقـدـ تـمـ بـغـيـنـ فـاحـشـ كـانـ لـمـ تـمـ التـغـيرـ بـهـ أـنـ يـطـالـبـ بـفـسـخـ الـعـقـدـ . وـكـذـلـكـ أـذـاـ مـاـ
وـقـعـ غـلـطـ فـيـ مـاهـيـةـ الـعـقـدـ أوـ شـرـطـ مـنـ شـرـوطـ الـاـنـعـاـدـ أوـ المـحـلـ بـتـطـلـ الـعـقـدـ ، إـلـاـ أـنـهـ
لـاـ يـؤـثـرـ فـيـ الـعـقـدـ بـمـجـرـدـ غـلـطـ فـيـ الـحـسـابـ أوـ الـكـتـابـةـ ، وـاـنـمـاـ وـجـبـ تـصـحـيـحـ ذـلـكـ
الـغـلـطـ ، وـنـيـسـ لـمـ وـقـعـ فـيـ غـلـطـ أـنـ يـتـمـسـكـ بـهـ عـلـىـ وـجـهـ يـتـعـارـضـ مـعـ مـاـ يـقـضـيـ بـهـ
جـسـنـ النـيـةـ .

ـ لـاحـظـاتـ عـامـةـ جـوـلـ الـعـقـودـ وـآـثارـهـ :

١ - يـجـبـ التـميـزـ بـيـنـ المـنـاقـصـةـ الـمـلـزـمـةـ (Offer)ـ وـالـوـعـدـ أوـ الـقـصـدـ (Intention)ـ :
ـ فـمـثـلاـ إـذـاـ وـرـدـ التـعبـيرـ عنـ الـقـصـدـ بـعـمـلـ شـيـءـ مـاـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ فـهـوـ لـاـ يـشـكـلـ
عـرـضـاـ مـلـزـماـ وـإـنـهـ فـيـ حـالـةـ الـعـرـضـ الـمـلـزـمـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ هـنـالـكـ عـرـضـ مـجـدـ
وـبـيـانـ الرـغـبةـ فـيـ الـالـتـزـامـ .

٢ - يـجـبـ أـنـ يـكـونـ الـقـبولـ مـطـابـقاـ لـلـإـيجـابـ ، وـاـذـاـ اـقـتـرـنـ الـقـبولـ بـمـاـ يـزـيدـ فـيـ الـإـيجـابـ
أـوـ يـقـيـدـهـ أـوـ يـعـدـلـ فـيـهـ اـعـتـبـرـ رـفـضـاـ يـتـضـمـنـ إـيجـابـاـ بـجـديـداـ . وـعـلـيـهـ فـقـدـ وـرـدـ
فـيـ عـقـدـ الـمـقاـولـةـ شـرـطـ يـمـنـعـ الـمـنـاقـصـ أـنـ يـحـدـثـ أـيـ شـيـطـبـ أـوـ تـشـوـيـهـ أـوـ تـعـدـيلـ
فـيـ نـصـوصـ الـشـروـطـ أـوـ جـدـولـ الـكـمـيـاتـ أـوـ الـمـواـصـفـاتـ .

٣ - الاتفاق الذي يتعهد بموجبه كلا المتعاقدین او أحدهما بابرام عقد معین في المستقبل لا ينعقد الا اذا عینت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه والملدة التي يجب ابرامه فيها «المادة (١٥٠ - ١) من القانون المدني» .

٤ - اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها ، وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدی - وان لم يصبح مستحیلا - صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للمحكمة تبعا للظروف ، وبعد الموازنة بين مصلحة الفريقين ان تردد الالتزام المرهق الى الحد المعقول ان اقتضت العدالة ذلك ، ويقع باطلاق كل اتفاق على خلاف ذلك «المادة (٢٠٥) من القانون المدني» .

وقد هيأت هذه المادة الفرصة للتغويض على المقاول الذي يتعرض لظروف استثنائية تسبب له خسارة مادية ، ولكن هذه المادة لا تبرر له تخليه عن العقد .

تفسير العقود (مقتطفات من القانون المدني) :

- * الاصل في العقد رضا المتعاقدین وما التزموا به في العقد . (المادة ٢١٣)
- * العبرة في العقود للمقصود والمعانی لا للالفاظ والمباني . (المادة ١٢١٤)
- * ما ثبتت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه . (المادة ٢٢١)

ذكر القانون السياري : (Governing Law)

العقد شريعة المتعاقدین ، والقانون الذي يطبق على الاتفاقية هو القانون الذي اتفق الطرفان عليه ، ولكن اذا حصل انه لم يذكر في صلب الاتفاقية اي قانون يسري ، فإنه يمكن ان يكون هنالك احتمالان :

- أ - يسري قانون مكان تنفيذ الاتفاقية .
- ب - اذا لم يذكر مكان تنفيذ الاتفاقية ، يسري قانون الموضع الذي تم به الاتفاق .

انحلال العقد (الاقالة) : (Discharge of a Contract)

اذا كان العقد صحيحا فلا يجوز ل احد العاقدین الرجوع فيه ولا تعديله ولا فسخه الا بالتزامني او التقاضي او بمقتضى نص في القانون .

يعتبر العقد منحلًا في الحالات التالية :

١ - الانجاز الفعلي : (Performance)

تنفيذ وتسليم الشيء أو الفعل أو الخدمة حسب نصوص العقد .

٢ - استحالة الانجاز الفعلي : (Impossibility of Performance)

مثل استحالة تنفيذ مشروع بناء لأن التربة التحتية لا تحتمل ، وثبت ذلك لكل من الفزيقين ، أو لأن الترخيص لم يمنع من السلطة المختصة ، أي أنه طرأت قوة قاهرة جعلت التنفيذ مستحيلا ، وبذا ينقضي الالتزام المقابل له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه .

٣ - الانجاز الجزئي : (Partial Performance)

يكون المقاول قد أنجاز الأعمال إنجازا جزئيا وليس كاملا بسبب قوة قاهرة ، وإذا كانت استحالة الإكمال جزئية انقضى ما يقابل الجزء المستحيل أو غير الممكن ، ومثل الاستحالة الجزئية الاستحالة الواقية في العقود المستمرة .

٤ - الانحلال بالتفويض : (Breach)

عندما تتم ملاحقة الطرف المخل بالالتزام حسب القانون :

٥ - الانحلال بالفسخ الاتفافي : (Termination by Agreement)

كان يتفاهم العقدان أن يتغاير العقد برضاهما بعد انعقاده ، سواء بوشر بتنفيذه أو لم يباشر .

٦ - الفسخ بقوة القانون :

وذلك في حالة صدور قانون يقرر الفسخ لنوع معين من العقود مثل القانون الذي أصدرته فرنسا عقب الحرب . بفسخ العقود المتعلقة بالحرب .

٧ - الفسخ بموت المقاول :

يفسخ عقد المقاولة بموت المقاول إن كان متفقا على أن يعمل بنفسه أو كانت مؤهلاته الشخصية محل الاعتبار في العقد . وإذا لم تكن ، فلصاحب العمل أن يطلب فسخ العقد إذا لم تتوافر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل ، وفي كلتا الحالتين يستحق المورثة قيمة ما تم من الأعمال والنفقات وقتها لشروط العقد وما يقتضيه العرف .

ماذا يتضمن نص الاتفاقية :

يتضمن نموذج الاتفاقية الامور التالية :

- ١ - اقرار الاتفاقية وأسماء الفريقين المتعاقدین وأمكانه اقامتهما الدائمة .
- ٢ - مكان عقد الاتفاقية وتاريخ اجراء العقد .
- ٣ - وصف العمل موضوع الاتفاقية مثل بيان نوعية وقدرة وطريقة ادائه ومكان تنفيذ الاتفاقية .
- ٤ - الاشارة الى المخططات وتأملواصفات والشروط العامة والشروط الخاصة وجدول الكميات والاسعار ، وقرار الاحالة الصادر عن صاحب العمل .
- ٥ - قيمة العقد .
- ٦ - مدة انجاز العمل .
- ٧ - توقيع الفريقين مع ضرورة التأكيد على وضوح أمر النيابة والوكالة (Agency)
- ٨ - توقيع ~~الطرف~~ في في حال تأمين الابن وحيث أن كتابة الاتفاقيات تقاد تكون نمطية ، أرفق فيما يلي نموذجين مبسطين :
 - ا - نموذج اتفاقية لانشاء مشروع مقاولة انشائية .
 - ب - نموذج اتفاقية لتقديم خدمات هندسية استشارية .

أولاً :

نموذج مبسط لاتفاقية تنفيذ أشغال

SIMPLIFIED FORM OF AGREEMENT FOR CONSTRUCTION

حررت هذه الاتفاقية في هذا اليوم

من شهر

بين

صاحب العمل : على اعتباره فريقاً أولاً ،

وبين

المقاول : على اعتباره فريقاً ثانياً .

لما كان الفريق الأول راغباً في انشاء وانجاز وصيانة مشروع
ولما كان قد قبل بالعرض الذي تقدم به الفريق الثاني لانشاء الاشغال المذكورة
وانجازها وصيانتها وتسليمها ، فقد تم الإتفاق بين الفريقين المتعاقدین على ما يلي :

١ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه الاتفاقية نفس المعاني المحددة لها في
الشروط العامة من دفتر عقد المقاولة المشار اليها فيما بعد .

٢ - تعتبر الوثائق المدرجة فيما يلي جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتعتبر قراءتها وفهمها في مجموعها وحدة متكاملة وهذه الوثائق هي :

- ١ - الشروط العامة للعقد - الواردة في الجزء الأول من دفتر عقد المقاولة .
- ب - الشروط الواردة في الجزء الثاني من دفتر عقد المقاولة .
- ـ التعليمات للمشترين بالمناقصة .
- ـ نماذج المناقصة والاتفاقية .
- ـ الشروط الخاصة .
- ـ المواصفات الخاصة .
- ـ جداول الكميات وجداول أسعار الوحدة والاجور (إذا وجد) .
- ـ المواصفات الفنية العامة .
- ـ هـ - أية ملحوظ للعطاء يصدرها صاحب العمل قبل توقيع الاتفاقية .
- ـ و - قرار الاحالة .

٣ - أ - قيمة العقد (.....) ديناراً اردنيا

ب - مدة التنفيذ (.....) يوماً تقويمياً

٤ - ازاء تعهد الفريق الاول بدفع المبالغ المستحقة للفريق الثاني وفقاً لهذه الاتفاقية يتعهد الفريق الثاني بانشاء جميع الاعمال المطلوبة منه في هذه الاتفاقية وانجازها وصيانةها ونقا للشروط والمتطلبات الواردة في هذه الاتفاقية .

ز - ازاء قيام الفريق الثاني بانشاء وانجاز وصيانة الاعمال المطلوبة منه بموجب هذا العطاء ، يتعهد الفريق الاول بأن يدفع الى الفريق الثاني الاسعار والاجور المذكورة في المواعيد وبالاسلوب المحدد لذلك في هذه الاتفاقية .

وبناء على ما ذكر اعلاه جرى توقيع هذه الاتفاقية وابرامها في التاريخ المذكور أعلاه .

الفريق الاول - (صاحب العمل)
.....
وقد شهد على ذلك

الشروط التعاقدية :

- ١ - يعين صاحب العمل مهندساً ليقوم بالاشراف على تنفيذ المنشآت موضوع هذا العقد ، ويقوم هذا المهندس بمراقبة تنفيذ الاشغال طبقاً للمواصفات المتفق عليها وتدقيق كشف الدفعات التي تستحق للمقاول .
- ٢ - مدة التنفيذ المحددة في الاتفاقية تقادس بالتوقيت الشمسي تقويمياً وليس ك أيام عمل .
- ٣ - المواصفات العامة المتبعة هي المواصفات المعتمدة من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان وبمحتواها يتم تحديد مستوى المواد والمصنوعات وتنفيذ الاشغال .
- ٤ - يقوم صاحب العمل بتسلیم الموقع الى المقاول ، وبموافاته بمخطلات الترخيص المصدقة ومخطلات التنفيذ حسب متطلبات العمل .
- ٥ - يحق لصاحب العمل والمهندس اصدار المخطلات التفصيلية والأضافية والتوضيحية في أي وقت بدءاً من تاريخ المباشرة ولحين انجاز الاشغال ، حسبما تقتضيه متطلبات العمل .
- ٦ - يعتبر المقاول مسؤولاً عن تنفيذ الاشغال وانجازها وصيانتها وعن كل ما يتعلق بإنجازها ، بما فيه :
 - ١ - حماية الاشغال وحراستها .
 - ٢ - التامين على الاشغال وعلى العمال والمستخدمين التابعين له ، ضد الغير .
 - ٣ - صحة ثبيت الابعاد .
 - ٤ - نظافة الموقع وعدم تلوثه .
 - ٥ - ازالة الاشغال المخالفة واستبدالها باشغال مطابقة لمتطلبات العقد .
- ٧ - لا يجوز للمقاول أن يتنازل أو يوكل إلى أي مقاول فرعياً آخر أن يقوم بتنفيذ الاشغال موضوع هذه الاتفاقية إلا بموافقة صاحب العمل الخطية .
- ٨ - إذا تأخر المقاول في إنجاز الاشغال ، فإنه ملزم بدفع غرامات تأخير مقدارها دينار عن كل يوم تأخير غير مبرر .

٩ - يتم تسلّم الاشغال بعد انجازها بصورة تمكن صاحب العمل من استعمالها للغرض الذي انشئت من أجله .

١٠ - اذا اخفق المقاول في انجاز الاشغال او تلقاء ، ولم يبادر الى اتخاذ الخطوات الحاسمة لانجاز العمل ، او افلس ، او اخل بالاتفاق ، فانه يحق لصاحب العمل ان يحبس ما لديه من دفعات مستحقة للمقاول بما يغطي تكاليف انجاز العمل المتبقى وان يقوم بتكليف اي جهة اخرى لانجاز العمل .

ويتم اجراء الحساب بعد الانجاز ، فان استحق للمقاول شيء ادبي له ، وان ثبتت بأن صاحب العمل قد تضرر ، فان قيمة الاضرار تكون ديناً على المقاول واجب التسديد من قبله الى صاحب العمل .

١١ - اذا اخل صاحب العمل بدفع الدفعات المستحقة للمقاول في مواعيدها حق للمقاول ان يطالب بفسخ الاتفاقية وما يترتب على اخلال صاحب العمل من تعويض .

١٢ - المسؤولية الانسانية - يلتزم المقاول ويدرك بأنه مسؤول مسؤولية مادية وجزائية بموجب نص القانون المدني الاردني عن سلامة المنشآة لمدة عشر سنوات من تاريخ تسلم الاشغال تسلماً أولياً .

١٣ - لا تخضع هذه الاتفاقية الى أي زيادة او تعديل في الاسعار تنجم عن تغيير اسعار مواد البناء او أجور اليد العاملة ، ولا يعتبر صاحب العمل مطالباً بالتعويض على أي أمر من هذا القبيل .

١٤ - طريقة المخاسبة ومواعيد الدفعات :

يقوم صاحب العمل بموافقة المقاول بالدفعات على النحو التالي :

أ - دفعه مقدمة مقدارها () وذلك مقابل كفالة بنكية .

ب - دفعه مقدارها () دينار عند انجاز اشغال الاساسات .

ج - دفعه مقدارها () دينار عند انجاز الجدران لغاية القمط .

د - دفعه مقدارها () دينار بعد صب السقف .

ه - دفعه مقدارها () دينار بعد انجاز قشامات الطوب .

والقصارة وتركيب تاسيسيات المنجور والاشغال المعدنية .

و - دفعه مقدارها () دينار بعد انجاز أعمال التكملة .

١٥ - اذا حصل نزاع بين صاحب العمل والمقاول ولم يتم تسويته بالطريقة الودية ، يحال الخلاف الى محكمين اثنين يختار كل فريق واحداً منهما ، ويكون قرار هذين المحكمين قطعياً ، وغير قابل للطعن فيه ، ويتم التحكيم بموجب قانون التحكيم الاردني ساري المفعول .

١٦ - شروط خاصة : (تصاغ لكل عقد على حده)

* * *

عقد اتفاقية اداء خدمات هندسية

ثانية :

CONTRACT FOR CONSULTANCY SERVICES

ابرمت هذه الاتفاقية في من في هذا اليوم
شهر عام بين الفريق الاول (صاحب العمل)
والفريق الثاني (المكتب الاستشاري)

حيث ان الفريق الاول ينوي اجراء الدراسة الفنية واعداد التصاميم وتحضير وثائق العطاء لمشروع في وبالاضافة الى ذلك الاشراف على تنفيذ الاعمال المشار اليها فيما بعد «بالمشروع» ، وحيث ان المكتب الاستشاري وافق بعرضه المقدم منه بتاريخ على القيام بالخدمات الهندسية المشار اليها اعلاه ، ولما كان الفريق الاول قد قبل بهذا العرض فقد اتفق الفريقان على ما يلي :

اولاً : يقوم المكتب الاستشاري بالأعمال التالية :

المرحلة الأولى :

اعداد الدراسات الاولية بما في ذلك تقدير كلفة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية للمردود المادي .

المرحلة الثانية :

اعداد الدراسات التفصيلية وثائق العطاء وتشمل المخططات المعمارية والانسانية والميكانيكية والكهربائية جداول الكميات والاسعار ، وشروط العطاء .

المرحلة الثالثة :

الاشتراك في دراسة تقييم عروض المناقصة لاختيار أفضل العروض .

المرحلة الرابعة :

الإشراف على التنفيذ ويشمل :

- ١ - دراسة برنامج تنفيذ الاعمال والمصادقة عليه .
- ٢ - مراقبة اعمال المقاول في الموقع للتأكد من حسن تنفيذ الاعمال ومتانتها للشروط والمواصفات ، على أن يقوم مهندس رئيسي من المكتب بزيارة للموقع مرتين في الأسبوع على الأقل .
- ٣ - تعيين جهاز المراقبة المقيم في الموقع ويشمل تعيين مهندس بخبرة لا تقل عن (.....) بینوات ، ومراقب ومحاسب كميات .
- ٤ - اصدار الاوامر التغیرية ، والتفسير لصاحب العمل حول أسعار البندود الجديدة .
- ٥ - تدقيق وتصديق شهادات الدفع الشهرية .
- ٦ - المشاركة في عمليتي التسلم الاولى والنهائي للاشغال المنجزة .
- ٧ - البت المبدئي في الخلافات الناجمة عن تنفيذ الاشغال بين المقاول وصاحب العمل .

بدل الاتعاب والمدة المحددة لإنجاز مراحل العمل :

المرحلة الأولى : الاتعاب المقررة لهذه المرحلة هي مبلغ مقطوع مقداره يدفعها الفريق الأول عند تسلم هذه المرحلة من الفريق الثاني الذي يتبعه بإنجازها خلال فترة ..

المرحلة الثانية : الاتعاب المقررة لهذه المرحلة هي يدفعها الفريق الاول للفريق الثاني ، بعد تسلم جميع المخططات والوثائق التي يتبعه الفريق الثاني بإنجازها خلال ..

المرحلة الثالثة : الاتعاب المقررة لهذه المرحلة هي مبلغ مقطوع مقداره يدفعه الفريق الاول الى الفريق الثاني بعد ان يقوم الفريق الثاني بالمشاركة في دراسة العروض وتقييمها .

المرحلة الرابعة : الاشراف - ويقوم الفريق الاول بموافقة الفريق الثاني بدفعات شهرية كل دفعه منها دينار ، لمدة تنفيذ المشروع المقدرة ب شهرأ .

مسؤوليات الفريق الثاني : يعتبر الفريق الثاني مسؤولا عن صحة المخططات والمواصفات التي يعدها وعن حسن الاداء في الاشراف ، ويتحمل نتيجة اي خطأ في التصميم ونتيجة اي اهمال في الاشراف على حسن التنفيذ .

مسؤوليات الفريق الأول : يقوم الفريق الاول بتقديم المخططات المساحية ، ودفع التكاليف المترتبة على تحريرات التربة في موقع العمل ..

الفراتمات : في حالة تأخر الفريق الثاني عن تسليم المخططات والوثائق في المراeed المحددة ، فيندفع للفريق الاول غرامة مقدارها دينار عن كل يوم ناخير وتحسم هذه المبالغ من استحقاقاته مباشرة .

التحكيم : اذا نشأ اي نزاع حول تطبيق هذه الاتفاقية ، ينظر فيه بموجب قانون التحكيم الاردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

شروط خاصة :
وبناء عليه فقد وقع الفريقان المتعاقدان بهذه الاتفاقية على نسختين احتفظ كل فريق بنسخة في اليوم من عام ..

الفريق الاول (صاحب العمل)
.....
الفريق الثاني (المستشار)
.....
وقد شهد على ذلك :